في دلالة انفراد نتنياهو بقرار اتفاق التطبيع مع الإمارات
صفحـ(٣)ـة

«عقدة غزة» إسرائيلياً.. ما بين الماضي والحاضر
صفحـ(٤)ـة

مدار
الاسرائيلي
المنتهد
الثلاثاء ٢٠٢٠/٩/٨ الموافق ٢٠ محرم ١٤٤٢ هـ العدد ٤٥٥ السنة الثامنة عشرة

الاسرائيلي المنتهد
ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتنياهو ونير بركات: «عناق» لا يخفي المنافسة المتسترة.

أجواء انتخابية: منافسة مبكرة على خلافة نتنياهو وأخرى على رئاسة «يوجد مستقبل»

كتب برهوم جرايسي:

ظهرت في الأيام الأخيرة، بشكل أكبر، رياح الانتخابات البرلمانية المبكرة، رغم أنها ما تزال «السر المكتوم» لدى بنيامين نتنياهو. ففي حزب الليكود، ظهرت ما يمكن تسميتها منافسة متسترة على خلافة نتنياهو، الذي لا يبدو أنه سيغيب عن زعامة الليكود والحكومة في المدى المنظور. وفي المقابل، ظهرت منافسة ليست متوقعة بإعلان النائب عوفر شيلح منافسته ليائير لبيد على رئاسة حزب «يوجد مستقبل»، الذي ما يزال حزبا برلمانيا من دون تنظيم حزبي ملموس.

ويبدو أن أجواء الانتخابات التي تخيّم على الساحة السياسية جعلت العديد من الأحزاب تتحرك مبكرا، كي لا تقع فريسة لمفاجأة سريعة يُقدم عليها نتنياهو، ولا تكون بمستوى الجاهزية لانتخابات كهذه، خاصة القوائم التحالفية، أو قوائم تفككت وتحولت أحزاب فيها إلى فتات. كما أن القلق انتشر في صفوف حزب الليكود، الذي كما ذكر من قبل، سيشهد انتخابات داخلية لقائمة مرشحيه للكنيست، وهذا يعني أن ٤٠٪ بالمعدل من النواب الحاليين، سيجدون أنفسهم خارج الكتلة، بفعل النظام الانتخابي لليكود، وهذا عدا المقاعد التي تتوقع استطلاعات الرأي أن يخسرها الحزب.

وهذا ساهم في ضغط الكتلة، نوابا ووزراء، على نتنياهو ليقبل باتفاق تسوية، يؤجل الأزمة الائتلافية رسميا إلى حتى ٢٣ كانون الأول المقبل، ولكن أزمة كهذه قد تنشب في كل لحظة. والتوقعات الجديدة حاليا أن نتنياهو لن يبادر إلى تفجير في الائتلاف قبل التوقيع على اتفاق التطبيع مع دولة الإمارات المتحدة في واشنطن، في شهر أيلول الحالي، كي يكون هذا أحد المشاهد الانتخابية لدونالد ترامب، الذي يسعى ليبث لأنصاره، خاصة من الطائفة الأفنجيلية، بأن له حضوراً على الساحة الدولية، ويضغط في اتجاه مصالح حكومة إسرائيل. بمعنى أن نتنياهو لن يذهب للتوقيع مع الإمارات وهو يقف على رأس حكومة انتقالية. كذلك فإن الاتفاق قد يتم عرضه على الكنيست لإقراره، رغم أن هذا ليس ملزما، طالما أنه ليس مطلوبا من إسرائيل انسحابات جغرافية وغيرها.

المنافسة والحراك في «الليكود»

ظهرت في الأيام الأخيرة مناكفة حادة في وسائل الإعلام، بين وزير المالية يسرائيل كاتس، الذي حلّ في المكان الأول في قائمة الليكود بعد بنيامين نتنياهو، وبين من كان رئيسا لبلدية القدس، نير بركات، الذي حلّ في المكان التاسع في القائمة. وفي خلفية هذا منافسة شديدة بين الاثنين، اللذين يطمحان لخلافة نتنياهو في رئاسة الحزب، بعد أن يتنحى الأخير بإرادته أو بقرار قضائي.

وفي الحملة الانتخابية لانتخابات آذار ٢٠٢٠ الأخيرة، قيل إن نتنياهو وعد بركات بتولي حقيبة المالية، وعلى هذا الأساس بدأ يظهر في الإعلام كمن يطرح برامج اقتصادية، علقت عليها الصحافة الاقتصادية كثيرا. ولكن بعد ظهور نتائج تلك الانتخابات، وما حملته من تعقيدات في تركيبة الائتلاف، وعدم قدرة الليكود على الحصول على حقائب وزارية ذات مستوى بعدد كاف، اضطر نتنياهو لتغيير قراره، وكلّف الشخص الثاني في قائمة الليكود، يسرائيل كاتس، بتولي حقيبة المالية، الحقيبة الأرفع من بين حقائب الليكود.

قرار نتنياهو بتكليف كاتس يعود إلى أن الأخير صاحب نفوذ قوي في قواعد حزب الليكود، وهي قواعد مناصرة لنتنياهو، ولكنها في ذات الوقت تؤيد أن يبقى كاتس في صدارة قائمة الحزب، ولذا رأينا في كل الانتخابات البرلمانية في السنوات العشر الأخيرة أن كاتس كان يتنقل في المراتب الأربع الأولى في قائمة الحزب بعد نتنياهو.

وعلى مدى ١١ عاما، تولى كاتس حقيبة المواصلات، التي جعل منها ما يشبه إمبراطورية خاصة به، على ضوء مشاريع البنى التحتية الضخمة التي شهدتها إسرائيل في العقد الأخير، لتطوير شبكات الشوارع في كافة أنحاء البلاد، فحولها أيضا استثمارا سياسيا له. لذا فإن نتنياهو ما كان يستطيع أن يدحر كاتس إلى حقيبة هامشية، وأن يُسند المالية لنير بركات، الذي وصل لتوّه إلى الكنيست، وإلى صفوف الليكود، بمعنى منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩، وهو لم يحقق بعد قواعد انتخابية داخل الليكود، ولكنه يطرح نفسه كمن هو معني بالتنافس على رئاسة الحزب، بعد نتنياهو، كما يصر على التأكيد دائما، لذا وقف إلى جانب نتنياهو في المنافسة على رئاسة الحزب التي فرضها غدعون ساعر في نهاية العام ٢٠١٩، وحصل فيها ساعر على ٢٨٪ من أصوات الليكود.

وبعد أن تلقى كاتس حقيبة المالية قرر بركات عدم تولي أي حقيبة وزارية أو منصب برلماني، دون أن يشن هجوما على نتنياهو، بل التزم الصمت، آخذا بالحسبان ما يخطط له في الليكود.

ويُعد نير بركات السياسي الأغنى ماليا من بين السياسيين الحاليين، وبلغ حجم ثروته الشخصية، وليس العائلية، حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٩، حوالي ٥٠٠ مليون شيكل، ما يعادل بسعر صرف الدولار الحالي حوالي ١٤٧ مليون دولار.

وانتقد بركات في الأيام الأخيرة «غريمه» كاتس بسبب شكل إدارته لوزارة المالية، وشكل توزيع المصروفات، رغم أنه حسب كل التقارير، فإن كاتس ليس «الحاكم بأمره» في الوزارة، بل كل خطوة يُقدم عليها تكون بموافقة مسبقة لنتنياهو، الذي غالبا ما يتجاوز كاتس ويعلن عن مشاريع صرف جديدة، في ظل الأزمتين الصحية والاقتصادية الحالية.

ولم يبق كاتس مكتوف اليدين، فقال عن بركات إنه كان رئيس بلدية فاشلا على مدى عشر سنوات في القدس، وأنه لا يحق له الحديث عن الإدارة المالية للدولة.

هذه منافسة مبكرّة جدا، لأنه إذا جرت الانتخابات حتى منتصف العام المقبل، ولم تحدث أي مفاجأة غير منظورة، بالنسبة لمستقبل نتنياهو السياسي، فإنه باق على رأس حزبه أيضا في الانتخابات المقبلة، ولذا فإن كاتس وبركات يتنافسان على الموقع المتقدم أكثر في قائمة الليكود، خاصة وأن كاتس الآن سيخوض منافسة داخلية أسهل، بعد أن تم استبعاد الوزير السابق صاحب الشعبية في قواعد الليكود، غلعاد أردان، الذي «نفاه» نتنياهو ليتولى مندوب إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة، وبعد عام من الآن، سيصبح سفير إسرائيل في واشنطن.

والحصول على مواقع متقدمة في قائمة الليكود هو من ناحية إثبات قوة في القواعد الانتخابية، ومن ناحية أخرى ترشيح للحصول على حقائب وزارية ذات وزن، رغم أن هذا لم يلعب دورا عند نتنياهو في توزيع الحقائب الأخيرة، إذ لم تُسند لغدعون ساعر الحاصل على المقعد الرابع بعد نتنياهو في القائمة أي حقيبة وزارية أو منصب برلماني.

منافسة أم مسرحية في «يوجد مستقبل»؟

على غفلة، إن صح التعبير، أعلن النائب عوفر شيلح الشخص الثاني في حزب «يوجد مستقبل» الذي يترأسه يائير لبيد، نيته المنافسة على رئاسة الحزب، في الانتخابات الداخلية التي ستجري في حال تقرر التوجه لانتخابات مبكرة. وحسب تصريح شيلح فإنه يريد انتخابات مفتوحة لرئاسة الحزب في وقت مبكر، حتى قبل الإعلان عن انتخابات مبكرة.

وتقريبا لم يخل أي تقرير صحافي عن إعلان شيلح، من فرضية أن يكون الأمر مجرد مناورة منسقة بين لبيد وشيلح، من أجل تعظيم مكانة الحزب، وإظهاره كحزب ديمقراطي، رغم أن أوساطا في «يوجد مستقبل» تتوقع أن لا تجري انتخابات مفتوحة كهذه.

وكان لبيد قد أسس حزب «يوجد مستقبل» في نهايات العام ٢٠١٢، تمهيدا لانتخابات الكنيست الـ ١٩ التي جرت في مطلع العام ٢٠١٣. وكان واضحا أنه حزب قائم على شخص، ولكنه ليس وحده، إذ أن تقارير عديدة في ذلك الحين أظهرت أن أصحاب رؤوس أموال كانوا داعمين لإنشاء هذا الحزب، وأن لبيد تلقى ضمانات مالية بنكية بمساعد ٧٨ ثريا وميسورا، كي يموّل حملته الانتخابية الأولى.

وعلى مدى السنوات الثماني الأخيرة، منذ تم الإعلان عن الحزب، فإن «يوجد مستقبل» حزب مقرون باسم يائير لبيد، صاحب القرار في الحزب، الذي لم يؤسس نفسه تنظيميا، وإنما ما زال حزب انتخابات برلمانية، وفي العامين ٢٠١٣ و٢٠١٨ خاض في بعض المدن الكبرى انتخابات المجالس البلدية. ومن يقرر قائمة الحزب للانتخابات البرلمانية هو لبيد، بعد مشاورات مع حلقته الضيقة، التي فيها أيضا شخص عوفر شيلح. والأسماء المطروحة لا تأتي بعفوية، بل هم أشخاص إما جاؤوا من خلفيات عسكرية أو اقتصادية، أو تمثل شرائح طائفية في المجتمع اليهودي الإسرائيلي. وعند تأسيس الحزب، تم وضع دستور يقضي أحد بنوده بأن يكون لبيد رئيسا للحزب في السنوات الثماني الأولى، دون إجراء انتخابات لهذا المنصب. ويدعي شيلح في الأيام الأخيرة أنه جرى تعديل الدستور دون التشاور مع الكتلة البرلمانية، بشكل يمدد للبيد رئاسة الحزب، وكما يبدو بسبب تكرار الانتخابات في العام ونصف العام الأخيرين.

السيناريو الأول، هو أن شيلح جاد في مسعاه، وقال في بيانه لوسائل الإعلام إن الحزب يجب أن يُحدث تغييرا، كي يكون قادرا على الظهور كحزب بديل لحكم الليكود، وأن الأمر يحتاج لفتح أبواب الحزب لانتسابات عامة، تشارك في الانتخابات لرئاسة الحزب ولتشكيل قائمة الحزب للانتخابات المقبلة. ما يدعو له شيلح، وفق البيان، يعني سحب البساط من تحت لبيد، صاحب السيطرة على الحزب، وهذا ما قد لا يقبل به لبيد. ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن مصادرها في «يوجد مستقبل» قولها إنه ليس واردا فتح أبواب الحزب للانتسابات المفتوحة، لأن في هذا فرصة لسيطرة جهات خارجية على الحزب. ويقول أحدهم: يكفي أن يرسل نتنياهو ٣ آلاف منتسب لـ«يوجد مستقبل» كي يشكلوا مركز قوة ويقرروا بمجريات الحزب الداخلية. وهذا احتمال وارد.

أما السيناريو الثاني، فهو أن كل ما نشهده مجرد مناورة، لإثبات حضور «يوجد مستقبل» كحزب، وليس كحركة «يملكها شخص واحد»، كي يكون بديلا للحكم، خاصة وأن استطلاعات الرأي تتنبأ بقفزة جدية للحزب في الانتخابات المقبلة، سوية مع الحزب الحليف الصغير «تلم» برئاسة موشيه يعلون، الذي تسيطر عليه آراء اليمين الاستيطاني المتشدد. بمعنى أن القصد من الاتفاق الافتراضي بين لبيد وشريكه وصديقه شيلح، هو خلق حراك واهتمام جماهيري حول الحزب، من أجل زيادة وزنه النوعي في الحلبة السياسية، خاصة بعد انهيار كلي لحزب العمل برئاسة عمير بيرتس، الذي تتنبأ له الاستطلاعات أن يحصل على أقل من ٢٪ من الأصوات، فيما نسبة الحسم للتمثيل البرلمانية ٣,٢٥٪. وقسم من أصوات حزب العمل التقليدية قد تتجه إلى «يوجد مستقبل»، رغم أن استطلاعات الرأي تُظهر أن حزب ميرتس سيحصل على ٧ مقاعد، وهو عدد المقاعد التي حصل عليها في انتخابات آذار، بتحالفه مع حزب العمل وأيضا مع حزب «غيشر» الذي ترأسه النائبة أورلي ليفي- أبكسيس، والتي لم تقدم أي وزن ذي شأن لذلك التحالف، وفق التقديرات.

أيا تكن الحال في حزب «يوجد مستقبل»، وبحسب كل التقديرات، فإن عوفر شيلح ليس باستطاعته أن يطيح بلبيد من رئاسة الحزب الذي أسسه، ويُرجّح أن يبقى المشهد هناك كما هو عليه اليوم.

كلمة في البداية

نتنياهو وانتخابات الرئاسة الأميركية

أنطوان شلحت

استمرت، الأسبوع الفائت أيضاً، الاحتجاجات التي تشهدها إسرائيل منذ عدة أسابيع والتي يبذل الواقفون وراءها جهوداً قصوى من أجل توسيع المشاركة الجماهيرية فيها عبر التركيز على ضرورة منحها زخماً أكبر للوصول إلى غاية رفع مزيد من أصوات الاحتجاج في الوقت عينه ضد الأزمتين الصحية والاقتصادية الناجمتين عن تفشي فيروس كورونا، وضد أداء حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، والذي يتسم بأنه محتكم بالأساس إلى كون رئيسها يخصص جلّ وقته لهدف واحد فقط: بقاؤه في سدّة السلطة بأي ثمن.

ولدى متابعة آخر مستجدات هذه الاحتجاجات لا بُدّ من أن نلاحظ أنه إلى جانب شبه الإجماع على أنه حتى في حال نجاح التظاهرات في وضع حدّ لعهد نتنياهو المتواصل منذ أكثر من عقد فليس من شأن ذلك أن يعني نهاية حكم اليمين في إسرائيل، بدأ يتكرّس شيئاً فشيئاً شبه إجماع آخر، موازٍ للسابق ومكمّلٍ له، على أن خلخلة أسس ذلك العهد ما عادت مرهونة بتلك التظاهرات بعد أن فشل منظموها في استقطاب أعداد كبيرة من القاعدة الشعبية الداعمة لرئيس الحكومة، وذلك بالرغم من أن تلك القاعدة لا تخرج عن طورها للدفاع عنه وعن حكمه، كما تدلّ على ذلك التظاهرات المؤيدة له التي لم تنجح هي أيضاً في أن تجتذب مشاركة جماهيرية ملفتة.

إزاء ذلك، بدأت الأنظار تتجه إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية تحت وطأة أزمة فيروس كورونا وما يمكن أن تنطوي عليه من تداعيات مرتبطة بالاصطفاف السياسي- الحزبي، وأكثر فأكثر تركّز الأنظار على انتخابات الرئاسة الأميركية التي ستجري في تشرين الثاني المقبل، باعتبارها هي أيضاً حدثاً مفصلياً ويمكن أن تترتب على نتائجها إسقاطات تتعلّق بمستقبل نتنياهو وسياسته العامة.

ووفقاً لتحليلات إسرائيلية كثيرة، إذا ما أسفرت هذه الانتخابات عن إطاحة الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب وما يمثله على صعيد سياسة الولايات المتحدة الخارجية ولا سيما فيما يتعلق بإسرائيل، فستطرأ تغييرات على تلك السياسة ستؤثر بالتأكيد في السياسة الإسرائيلية التي ينتهجها رئيس الحكومة الحالية. وذهب أحد المحللين إلى القول إن نتنياهو يبني الكثير من حساباته وممارساته على خلفية محاكمته بشبهات فساد التي ستبدأ في كانون الثاني ٢٠٢١ لكنه يعرف في قرارة نفسه أن ما ستسفر عنه الانتخابات الأميركية من نتائج قبل موعد المحاكمة يمكن أن تكون مؤثرة لا أقل في مستقبله، إن لم تكن حتى أكثر.

في ضوء ذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن نتنياهو أمسى منذ الآن مُجنّداً بكليته لهذه الانتخابات الأميركية ولتقديم ما يلزم من دعم لترامب كي يفوز فيها، وهو ما أبانت عنه بجلاء، على سبيل المثال، الحيثيات المرتبطة بـ«اتفاق أبراهام» لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وخصوصاً الحيثية المرتبطة بالموافقة على بيع الولايات المتحدة مقاتلات متطورة إلى الإمارات بالرغم من معارضة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية صفقات بيع كهذه بحجة أنها تمسّ التفوق العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

هذه الموضوعات وغيرها نتناولها في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي»، إلى جانب العرض والتحليل لما تُسمى بـ«عقدة غزة» في الخطاب الإسرائيلي بين الماضي والحاضر، وذلك في إثر عودتها إلى صدارة الأحداث في الفترة الأخيرة وتأديتها إلى جدل قديم- متجدّد بشأن ماهية الموقف المطلوب حيالها على الصعيدين الأمني والسياسي ارتباطاً بآخر التطورات في القطاع، وباستمرار الانقسام.

في سياق متصل، إذا كانت اعتبارات الانتخابات الأميركية واحتمالات إطاحة إدارة ترامب أدّت، من بين أمور أخرى، إلى إرجاء خطة ضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل بموجب ما نصّت عليه خطة الرئيس الأميركي لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني المعروفة باسم «صفقة القرن»، فإن سياسة دولة الاحتلال ظلّت سادرة في غيّها، عبر استخدام الكثير من الأدوات في سبيل شرعنة ممارساتها المُفرطة في التوحّش تحت مختلف الغطاءات التمويهية، كما يحدث من خلال ظاهرة تتفشى في جميع أرجاء الضفة الغربية المحتلة، استعرضها تقرير جديد لمنظمة «محسوم ووتش» نقدّم قراءة موسعة له في هذا العدد، وتتمثل كما ورد فيه بـ«سيطرة إسرائيل على سلاسل الجبال وقممها في جميع أنحاء الضفة الغربية والتي لم تتجاوز أماكن العبادة المقدسة للفلسطينيين، حيث تم ضمها إلى المستوطنات بأوامر عسكرية وجرى إدخالها في نطاق مناطق التدريبات العسكرية، المحميات الطبيعية والمواقع الأثرية».

ويشير التقرير إلى أن الهدف الأهم الذي تسعى إليه إسرائيل من وراء ذلك هو محو التراث الفلسطيني ومواقع العبادة، وفيما بعد، وبدلاً من ذلك، تنمو وتزدهر مواقع التراث اليهودي وتتم رعايتها.

وسبق أن توقفنا في مناسبة ماضية عند استخدام الأركيولوجيا كأداة لتعميق السيطرة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية المحتلة ولتوسيع المشروع الاستيطاني فيها، عبر نهب موارد الفلسطينيين وثرواتهم، وعبر خرق أحكام القانون الدولي في هذا المجال. وكان هذا الاستخدام هو المحور الذي وقف في صلب تقرير جديد بهذا الشأن صدر قبل نحو عامين عن منظمتين حقوقيتين إسرائيليتين بعنوان «الاستئثار بالماضي ـ الاستغلال الإسرائيلي لمواقع ومُكتشَفات أثرية في الضفة الغربية»، يعرض ويحلل سياسة الأثريات الإسرائيلية في الضفة الغربية من زاوية انعكاساتها الخطرة على حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة. لكنه في الوقت ذاته يتناول الطرق التي تعتمدها إسرائيل في استغلال الأركيولوجيا لتكريس روايتها التاريخية بشأن الرابطة بين الشعب اليهودي والضفة، من خلال توكيد وإبراز التراث اليهودي في مواقع أثرية مختلفة وادعاء أسبقيته على موجودات أثرية من عصور وثقافات أخرى. كما يبيّن التقرير الأساليب الإسرائيلية في الاستئثار بالثروات الأركيولوجية في الضفة، عبر المساس بمكانتها كثروات أركيولوجية ـ حضارية تعود إلى أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وعبر انتهاك حقوق الفلسطينيين السياسية والثقافية.

استفحال أزمة كورونا: إسرائيل تستعد لضربات اقتصادية وتهديد بإضراب عام وهزّة في وزارة المالية!

أزمة كورونا تكشف فئات اجتماعية متزايدة أمام «المستور» اقتصاديا.

«المشهد» - خاص

باتت إسرائيل أقرب للتأثر بنتائج واقعها الاقتصادي المتأزم، مع استمرار انتشار فيروس كورونا، والتبعات الاقتصادية، فالأزمة السياسية المستفحلة تفرض نفسها على الإدارة الاقتصادية، خاصة على ضوء القناعة بأن الانتخابات البرلمانية المبكرة الرابعة مسألة وقت.

وتعد وزارة المالية سلسلة من الضربات الاقتصادية، تطال الأجيرين في القطاع العام، إضافة إلى تقليص ميزانيات، في حين أن السوق تعاني من حالة تباطؤ شديد؛ وارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار يضرب الصادرات؛ وبين هذا وذاك نشبت أزمة إدارية كبيرة في وزارة المالية، على ضوء استقالة رئيس قسم الميزانيات، المنصب الأهم في الوزارة، رفضا لسياسة وزير المالية يسرائيل كاتس.

فقد انشغلت إسرائيل، في الأيام الأخيرة، باستقالة مدير قسم الميزانيات في وزارة المالية شاؤول مريدور، بشكل مفاجئ من منصبه، على ضوء خلافات حادة حول جوانب إدارية أساسية في إدارة الاقتصاد والميزانيات. وبعث مريدور برسالة حادة إلى وزيره، يسرائيل كاتس قال فيها «إن قدرتي على القيام بمهماتي باتت أمرا غير ممكن».

وكتب مريدور أن «القدرة على القيام بمهماتي تحولت إلى أمر غير ممكن. فإجراءات اتخاذ القرارات في هذه المرحلة، تتأثر بالمصالح الضيقة وغير الموضوعية، وقصيرة المدى، إضافة إلى شل المستوى المهني، واستخفاف صارخ بالعمل الجماعي المهني، وقرارات متسرعة وتحطيم الأدوات وقواعد الميزانية».

وتبين أن مريدور يتهم كاتس بافتعال موارد غير واقعية للميزانية ليبرر الصرف الزائد.

وتلت هذا تقارير صحافية عديدة اتهمت كاتس بأنه يدير وزارة المالية بشكل «هدّام»، ويستهدف السلك المهني في الوزارة، مدعوما من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي يريد فرض سياسة اقتصادية تخدم أهدافه السياسية، حسب تلك التقارير، التي تقول إن الخزينة العامة تتعمق في عجز أكبر مما ينشر، وسيتجاوز كل التقديرات، التي تتحدث حتى الآن، عن ١٢٪ من حجم الناتج العام.

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركر»، سامي بيرتس، في مقال له، إن «مريدور كان مستهدفا من قبل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو منذ بداية هذه الأزمة. إذ أراد نتنياهو موظفين خاضعين ينفذون ما يطلبه منهم، دون إزعاجه بالأسئلة والمطالبة بنقاش مهني. هكذا اعتاد في عمله مع المقربين منه، مثل رئيس المجلس الوطني للاقتصاد، البروفسور آفي سمحون، ورئيس مجلس الأمن القومي، مئير بن شبات». وتابع بيرتس أن «وزير المالية يسرائيل كاتس الذي يتبين كل يوم أنه عبد مطيع لنتنياهو، تماشى معه ومع الهجوم القبيح على المستوى الوظيفي. وحتى المديرة العامة المخلصة له، التي أحضرها من وزارة المواصلات، كيرين تيرنر، تعرضت لهجوم شخصي من الوزير، ولا حاجة للحديث عن شكل التعامل مع مريدور والمستشار القانوني في وزارة المالية».

وكل هذا يستفحل على ضوء واقع عدم إقرار الموازنة العامة، لا للعام الجاري ولا للعام المقبل، في مشهد غير مسبوق في الحكومات الإسرائيلية، التي شهدت مرارا تأخيرا في إقرار موازنة العام، على ضوء حل حكومة وبرلمان؛ ولكن بعد كل انتخابات كانت كل حكومة جديدة تطرح موازنة عامة جديدة، ويقرها الكنيست في غضون ثلاثة إلى أربعة أشهر، أما اليوم، وبعد مرور ما يزيد عن ثلاثة أشهر ونصف الشهر من بدء عمل الحكومة، فإنها لم تتفق في داخلها على إطار الموازنة العامة للعام الجاري الذي شارف على الانتهاء؛ إضافة إلى ما هو معروف عن أن نتنياهو يريد نقض اتفاق الائتلاف، وإقرار ميزانية لعام واحد فقط، وليس للعامين الجاري والمقبل ٢٠٢١، الذي ميزانيته من المفترض أن تقر حتى نهاية العام الجاري. والخلاف ما زال قائما رغم تأجيل الموعد النهائي لإقرار الموازنة العامة، إلى يوم ٢٣ كانون الأول المقبل.

تأخير الميزانية، مع الصرف الاستثنائي على ضوء انتشار كورونا، جعلا وزارة المالية تبحث عن موارد مالية لتقليص العجز في الموازنة، وتمويل جوانب أخرى. وعلى رأس هذه الموارد إعداد سلسلة من الضربات الاقتصادية، رغم توصية بنك إسرائيل المركزي لحكومته بأن تتجنب الضربات الاقتصادية والتقليصات في ميزانيتي العامين الجاري والمقبل، حتى ولو على حساب زيادة الدين العام.

الضربات والتهديد بالإضراب العام

أبرز الضربات التي تعدها وزارة المالية، تقليص رواتب ٧٠٠ ألف شخص يعملون في القطاع العام بشكل متدرج، وهذا يطال حتى المتقاعدين. وستكون التقليصات في الرواتب على النحو التالي: إعفاء أول ٧ آلاف شيكل من الرواتب غير الصافية، ثم تقليص رواتب من يتقاضون ما بين ٧ آلاف إلى ١٥ ألف شيكل بنسبة ٣٪، ومن يتقاضون رواتب ما بين ١٥ ألفا إلى ٢٠ ألف شيكل بنسبة ٧٪، ومن يتقاضون ٢٠ ألفا وما فوق ستتقلص رواتبهم بنسبة ١٠٪.

وكما ذكر، فإن هذا سيطال من يحصلون على رواتب تقاعدية من الخزينة العامة، وهؤلاء موظفون قدامى، لأن هذا النظام يتقلص، والموظفون في القطاع العام بات مفروضا عليهم فتح توفيرات تقاعدية لدى شركات تأمين خاصة. ويضاف إلى هذا تقليص بنسبة ١,٢٥٪ من مخصصات التقاعد، من صناديق التقاعد القديمة، وهنا الحديث عن مسنين متقدمين في العمر، لأن هذه الصناديق تم إغلاقها منذ قرابة ٢٥ عاما.

ولكن هذا ليس نهاية المطاف، فهذه التقليصات هي الواجهة، وفي الخلفية خيارات أخرى، تبدو وكأنها أخف وطأة، وهي ما تريد وزارة المالية الوصول إليها في نهاية المطاف، بعد مفاوضات مع اتحاد النقابات العامة، الهستدروت، ستنتهي عند «حل وسط» تكون الوزارة قد خططت له مسبقا.

ويقول الوزير كاتس إن هذه التقليصات ستضمن توفيرا للخزينة العامة، يتراوح بما بين ٣ مليارات إلى ٤ مليارات شيكل، وأن هذه الأموال سيتم تحويلها لدعم القطاع الخاص، والقصد هنا دعم أماكن العمل الكبيرة لتستوعب عاملين أكثر، وتتوقف عن اغلاق أماكن عمل.

حتى الآن، فإن الأزمة ما تزال قائمة مع الهستدروت، الذي أعلن عن نزاع عمل ينتهي يوم ١٧ أيلول الجاري، وفي حال لم يتم التوصل إلى اتفاق مع وزارة المالية، فإن هذا سيعني الشروع بإضراب عام، يشمل القطاع العام، والنقابات الكبرى في القطاع الخاص، بحسب ما أعلن رئيس الهستدروت أرنون بار دافيد.

فالتقليصات التي أعلنتها وزارة المالية للقطاع العام لن تقتصر عليه، لأن عددا من النقابات المهنية ربطت اتفاقيات الأجور وشروط العمل لديها باتفاقيات قائمة في القطاع العام، كما أن نقابات مهنية تضم لديها عاملين من القطاعين العام والخاص، ما يعني أن التقليصات ستصل أيضا إلى قطاعات في القطاع الخاص.

انهيار الدولار ينذر بأزمات جديدة

مثل كل الدول، تعاني السوق الإسرائيلية في ظل أزمة كورونا من ظاهرة تراجع الاستهلاك، الذي بات يطال حتى الاستهلاك الأساسي، والاحتياجات الحياتية، وفق ما ظهر في تقرير مكتب الإحصاء الحكومي، عن الربع الثاني من العام الجاري، إذ تراجع الاستهلاك الفردي بنسبة ٥٠٪، بشكل عام.

وتعكس هذه النسبة تراجع الاستهلاك إلى نسبة أقرب إلى الصفر في العديد من القطاعات، مثل السفر إلى الخارج والنقاهة في الخارج، والتراجع الحاد في ارتياد المطاعم.

وجديد الأزمة الاقتصادية المتفاقمة هو الانهيار الحاد في سعر صرف الدولار أمام الشيكل، والذي أعاده إلى مستويات كانت قبل ١٢ عاما، في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، التي بدأت من الولايات المتحدة الأميركية، ما جعل قطاع المصدّرين يهددون بفصل آلاف العاملين، بفعل تفاقم الأزمة التي يواجهونها أصلا بفعل التراجع في حركة التجارة العالمية.

وتراجع سعر الدولار منذ مطلع العام الجاري أمام الشيكل بنسبة ٣,٥٪، منها ١,٤٪ في الأيام العشرة الأخيرة، كما أن سعر الدولار انهار منذ مطلع العام ٢٠١٩ وحتى اليوم بنسبة ٩٪. ويواجه سعر الدولار أمام الشيكل حالة عدم استقرار خلال السنوات الـ ١٢ الأخيرة، ففي العام ٢٠٠٤، أي قبل ١٦ عاما، قارب سعر الدولار ٤,٩ شيكل، ولكن سرعان ما هبط إلى مستوى ٤,٣ شيكل، ولكن الانهيار الحاد بدأ في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧. وخلال السنوات الـ ١٢ الأخيرة، عمل بنك إسرائيل على مضاعفة احتياطي العملات الأجنبية، من ٢٨ مليار دولار في شهر آذار ٢٠٠٨، إلى ١٣٠ مليار دولار حتى النصف الثاني من آب الماضي، وقسم من هذه الزيادة كان بفعل تدخل البنك المركزي للجم انهيار الدولار.

وحسب تقديرات معاهد وشركات استثمار اقتصادية، فإن بنك إسرائيل المركزي، كما يبدو، قرر تغيير سياسته بعدم الإسراع لشراء الدولارات، خاصة وأن سعر العملة الأميركية يواجه حالة تراجع عالمية، وليس فقط في إسرائيل؛ ولهذا فإن البنك المركزي الإسرائيلي قد يكون وضع حدا أدنى جديدا للدولار لم يعلن عنه بعد، بحسب شركة الاستثمارات غولدمان ساكس. في المقابل، فإن الحكومة قد تبادر لدعم المصدّرين، وتعويضهم، ولكن ليس من خلال المساهمة في رفع سعر الدولار.

وتقول التقارير الاقتصادية إن التراجع الحالي لسعر الدولار أمام الشيكل يعود لعدة أسباب، منها تراجع الحركة التجارية العالمية، وتدفق كميات كبيرة من الدولارات على إسرائيل بفعل صادرات الغاز، وتراجع حاد على طلب الدولار، بفعل التراجع الحاد جدا للرحلات الجوية والسفر إلى الخارج.

وانهيار سعر الدولار من ناحية المصدّرين هو تراجع الواردات بالشيكل على المصانع، في الوقت الذي تستمر فيها كلفة الإنتاج بالارتفاع. وتقول مصادر في اتحاد الصناعيين إن خطوط إنتاج عديدة توقفت في مصانع كبرى بسبب تراجع الطلب، ولكن أيضا بسبب تردي المردود المالي وعدم الجدوى من الإنتاج.

ويقول المصدّرون إن السعر المثالي للدولار، الذي يمكنهم التعايش معه، هو ما بين ٣,٧ إلى ٣,٨ شيكل للدولار. وأمام هذا الوضع، يهدد المصدّرون الكبار في إسرائيل بفصل آلاف العمال، على ضوء الأزمة المزدوجة التي يواجهها قطاع الصادرات.

ويقول الخبير الاقتصادي المتخصص بأسواق المال دودي رزنيك، والخبير كوبي ليفي، في حديث لصحيفة «ذي ماركر»، إن الوضع الاقتصادي سيواصل الضغط على الدولار ويرفع قيمة الشيكل، رغم أن الوضع في إسرائيل ما زال صعبا، وأمامها مرحلة عدم استقرار سياسي واقتصادي، بموازاة استفحال الإصابات بفيروس كورونا، ولربما أيضا تكون هناك انتخابات مبكرة في غضون الأشهر الـ ٦ القريبة.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

تقرير «مدار» الإستراتيجي2020

المشهد الإسرائيلي 2019

تحرير: هنيدة غانم

في دلالة انفراد نتنياهو بقرار اتفاق التطبيع مع الإمارات

كتب عبد القادر بدوي:

نتنياهو.. تفرّد مسنود من المتفرد ترامب.

يكشف انفراد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في اتخاذ قرار تطبيع العلاقات مع الإمارات بالتنسيق مع الإدارة الأميركية مع تغييب شركائه في الحكومة، عن دلالات خفية تُثير الشكوك حول حقيقة كون هذا الاتفاق الإسرائيلي- الإماراتي خياراً استراتيجياً إسرائيلياً ومصلحة إسرائيلية، وتطرح السؤال فيما إذا هو خيار أميركي ينطوي على مصلحة للولايات المتحدة أو مصلحة للرئيس دونالد ترامب وإدارته على وجه الدقة.

فاتفاق التطبيع الإسرائيلي- الإماراتي يكشف للوهلة الأولى عن آلية إسرائيلية جديدة مُتّبعة في إبرام المُعاهدات واتفاقيات «السلام» مع الدول الأخرى، لا سيّما تلك المُصنّفة إسرائيلياً على أنها دول «مُعادية»، حيثُ يُمكن رصد هذا التغيير من خلال تتبُّع الآلية التي اتّبعها بنيامين نتنياهو في اتخاذ قرار تطبيع العلاقة مع دولة الإمارات، وما ترتّب على هذا القرار من نقاشات إسرائيلية دارت في مُعظمها حول قضايا «أمنية وسيادية»، كما عبّر عن ذلك شركاء نتنياهو ومُعارضوه على حدٍ سواء. وقد تركّزت أبرز ردود الفعل في موجة الغضب التي انهالت على نتنياهو من مُعسكر اليمين نفسه، ليس رفضاً للاتفاق بحدّ ذاته؛ فالمبدأ يُشكّل حالة إجماع إسرائيلية كونه يصُبّ في مصالحها وسعيها المحموم لأن تُصبح «دولة طبيعية» في الشرق الأوسط بصرف النظر عن التوصّل لحلّ عادل للقضية الفلسطينية، بل رفضاً لمنح أي دولة، سواءً كانت الإمارات أو غيرها، إمكانية الحصول على أسلحة أو معدّات جديدة من شأنها المساس بمبدأ التفوّق الإسرائيلي ولا سيّما التفوّق النوعي في مجال سلاح الجو، وهو المبدأ الذي حافظت إسرائيل بمساعدة حليفتها الاستراتيجية الولايات المُتحدة تاريخياً عليه، عبر توفير الدعم الحصري لها في هذا المجال، كما في العديد من المجالات الأخرى.

ولعلّ أبرز المسائل التي أثارت حفيظة المستوى الأمني الإسرائيلي هي القضايا الأمنية المُحيطة بالاتفاق، أو تلك التي تمّت مُناقشتها في أثناء المُفاوضات التي سبقته. فقد عبّر رئيس الحكومة البديل ووزير الدفاع بيني غانتس، وقيادة سلاح الجو كذلك، عن استيائهما من الطريقة «الملتوية» و«الخفيّة» التي اتّبعها نتنياهو ورئيس مجلس الأمن القومي في مكتبه مئير بن شبات في المسائل الأمنية المُحيطة بالاتفاق والتي لم يتمّ إعلامهما بها قبل الإعلان عنه. فيما عبّر آخرون من كتلة اليمين عن استيائهم وغضبهم من محاولة نتنياهو الحصول على رصيد سياسي انتخابي على حساب «قضايا قومية» على حدّ تعبيرهم، وفي مُقدّمتها تراجعه، أي نتنياهو، عن «تطبيق السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية مُقابل توقيع الاتفاق مع الإمارات، فيما اعتبره آخرون بمثابة محاولة من نتنياهو لحرف الأنظار والهروب من أزماته الداخلية التي يُعاني منها وفي مُقدّمتها قضايا الفساد التي تُلاحقه والمظاهرات المُطالبة باستقالته بين الفينة والأخرى.

وبصرف النظر عن مدى صحّة الافتراضات السابقة من عدمها، كونها افتراضات إسرائيلية تُعبّر عن مصالح شركاء نتنياهو ومُعارضيه، لا زالت القضايا الأمنية التي تضمّنها الاتفاق، أو على الأقل التي أُثيرت بعد توقيعه، تتصدّر النقاشات الإسرائيلية الدائرة حتى هذه اللحظة، ولعلّ إمكانية حصول الإمارات على مُقاتلات الشبح المعروفة بـ (F-٣٥) من الولايات المُتحدة الأميركية أبرز هذه القضايا. لكن السؤال المطروح هُنا هو: لماذا لم يُطلع نتنياهو شركاءه من حزب «أزرق أبيض» على مضمون الاتفاق؟ وكيف يُمكن تفسير ذلك؟ وهل يُحاول نتنياهو وترامب تحقيق إنجازات فردية من خلال هذا الاتفاق؟

انفراد نتنياهو بالقرار وتغييب شركائه في الائتلاف الحكومي

سارع رئيس الحكومة البديل ووزير الدفاع بيني غانتس إلى مُباركة الاتفاق مع الإمارات فور الإعلان عنه، لكنّه لم يُخفِ في الوقت نفسه استياءه وغضبه من استثناء نتنياهو له وعدم مُشاورته أو إعلامه بتفاصيل الاتفاق قبل الإعلان عنه، بصفته شريكاً سياسياً وبديله المُستقبلي لرئاسة الحكومة في حال استمرّت. ففي تصريحات نقلها موقع (١٢٤) الإخباري قال غانتس «إن ما حدث ليس بالأمر الصحيح، أنا وغابي أشكنازي وزير الخارجية لم يتم إبلاغنا بالاتفاق، ولا بالمفاوضات التي سبقت الإعلان عنه، لم أقم بأي تسريبات كلّ حياتي، التسريبات هي لعبة أشخاص آخرين». وكان نتنياهو في وقتٍ سابق قد كشف لصحيفة «يسرائيل هيوم» أن عدم مُشاركته زعماء حزب «أزرق أبيض» بالاتفاقية يعود «لخشيته من أن يقود تسريب الموضوع لهم إلى نسف الاتفاق، فالهدف كان الحفاظ على سريّة الاتفاق من أجل عدم السماح لإيران والآخرين بنسف هذه الخطوة التي يعمل عليها منذ سنوات؛ غانتس وأشكنازي موجودان هُنا فقط منذ شهرين، وأعضاء أزرق أبيض يمكنهم التحدّث بلا حسيب أو رقيب مع زملائهم وسيقود ذلك في نهاية المطاف إلى ظهور الموضوع للعلن».

تنطوي تصريحات نتنياهو السابقة على دلالات سياسية لها علاقة بأزمة الائتلاف الحكومي المُستمرة والخلاف الدائر بين حزبي الليكود و «أزرق أبيض» حول العديد من القضايا أكثر مما تنطوي على دلالات استراتيجية تُنذر باحتمالية حدوث تغيير حقيقي في آليات وقواعد اتخاذ القرار الإسرائيلي خاصّة في مثل هذه المسائل، لا سيّما وأن تقارير عديدة أشارت إلى ضلوع رئيس جهاز الموساد يوسي كوهين بشكل كبير في المفاوضات التي جرَت قبل الإعلان عن الاتفاق، وهذا يدلّ على أن المستوى الأمني، وهنا جهاز الموساد على الأقل، كان على علم بالمفاوضات الجارية ولم يكُن خارج الصورة بشكل كلّي، حتى وإن تمّ تجاوز بعض المسؤولين فيه مثل وزير الدفاع وقائد سلاح الجو وعدم إعلامهما بالمُفاوضات التي سبقت الإعلان عن الاتفاق.

إن تفرّد نتنياهو بالمُفاوضات التي سبقت الاتفاق، أو على الأقل تفرّده باختيار الطاقم المُفاوض، واحتكاره لهذا الملف مع استبعاد شركائه من حزب «أزرق أبيض»، مردّه سعي نتنياهو لربّما للحصول على زخم سياسي، من شأنه حرف الأنظار عن الأزمات الداخلية التي تواجهه بدءاً بملفات الفساد والمُحاكمة، مروراً بالمظاهرات المُطالبة باستقالته، وصولاً لتراجعه، السابق للاتفاق، عن فرض «السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية وما يترتّب على هذا التراجع من خسارة لعدد لا بأس به من جمهور المستوطنين بشكل خاص، وجمهور اليمين بشكل عام في الانتخابات القادمة التي يُحاول نتنياهو الوصول إليها في الوقت الذي يراه مُناسباً لقطع الطريق أمام تسلّم غانتس رئاسة الحكومة، كما ينصّ على ذلك اتفاق الائتلاف الحكومي.

صفقات الأسلحة والطائرات المتطوّرة تكشف عن خبايا الاتفاق

سارعت وسائل الإعلام العبرية والعالمية فور الإعلان عن الاتفاق الإسرائيلي- الإماراتي حول تطبيع العلاقات فيما بينهما إلى الحديث عن القضايا والمسائل الأمنية المُحيطة بالاتفاق، وهي المسائل التي لم ينصّ عليها الاتفاق صراحةً؛ بل تمّت مُناقشتها خلال المفاوضات الجارية بين الطرفين برعاية الولايات المُتحدة الأميركية كما أوضحت تلك الوسائل.

ولعلّ أبرز هذه القضايا هي إمكانية حصول الإمارات على مُقاتلات الشبح الأميركية المتطوّرة F-٣٥ بعد توقيع الاتفاق، الأمر الذي ترى إسرائيل في تحقّقه مساساً بمبدأ التفوق العسكري الذي تسعى دوماً، وبمُساعدة ودعم حليفتها الولايات المُتحدة الأميركية، للحفاظ عليه باعتباره أحد أهم أُسس العقيدة العسكرية الإسرائيلية منذ تأسيسها. ففي تقرير لصحيفة «يديعوت أحرونوت» في اليوم التالي للإعلان عن الاتفاق، أوضح التقرير أن تعهّد إدارة ترامب برفع الحظر عن بيع أسلحة متطورة هو الذي أقنع قادة أبو ظبي بالموافقة على تطبيع العلاقات بشكل علني، وأن هذا الاتفاق سيُمكّنها، أي الإمارات، من الحصول على هذه المُقاتلات بالإضافة إلى طائرات مُسيّرة ومعدّات تكنولوجية حديثة.

أثار التقرير السابق، إلى جانب العديد من التقارير المُشابهة التي نُشرت من قِبَل وسائل إعلام عديدة، موجة غضب إسرائيلية داخلية، تجلّت في رفض نتنياهو العلني لما ورد في هذه التقارير واعتبارها عارية عن الصحة؛ وقد سارع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية في بيان صدر عنه عقب التقرير الذي أوردته صحيفة «يديعوت أحرونوت» بهذا الخصوص إلى القول بأن «الاتفاق التاريخي مع الإمارات لا يشمل أي موافقة إسرائيلية على صفقة بيع أسلحة بين الولايات المُتحدة والإمارات، وأن الأخبار التي يتم تداولها بهذا الشأن غير صحيحة وتنطوي على مُناكفة سياسية». فيما اعتبر وزير الدفاع غانتس بأنه لا يُمكن المُخاطرة أمنياً في مثل هذا الموضوع، مؤكّداً في الوقت ذاته على ضرورة الحفاظ على المصالح الأمنية الإسرائيلية ومبدأ التفوّق العسكري» بحسب ما نقلته وكالة (١٢٤) الإخبارية.

وبحسب تقرير صادر عن صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن الصفقة بين الولايات والإمارات لا تقتصر على بيع مُقاتلات الشبح المتطوّرة F-٣٥، بل تشمل أيضاً بيع طائرات F-١٨ Groller المتطورة والتي تتميّز بقدرتها على تعطيل الدفاعات الجوية للدول المُعادية والتي لا تمتلكها إسرائيل بناءً على مصادر شاركت في المفاوضات مع الإمارات. وأثار التقرير ردود أفعال غاضبة لا تقلّ حدةً عن سابقاتها، حيث أشار نتنياهو إلى أن «تكرار الادّعاءات الكاذبة بهذا الخصوص لا يحولها لحقائق»، نافياً أن يكون قد أبدى أي موافقة في أي محطّة من محطّات المفاوضات التي أعقبَت الاتفاق على بيع مثل هذه الطائرات للإمارات. وهو الأمر الذي نفته صحيفة «نيويورك تايمز» التي أشارت إلى أن نتنياهو قد وافق سرّاً على بيع هذه المُقاتلات إلى الإمارات، على الرغم من مُعارضته العلنية لهذه الخطة، مُشيرةً إلى أن نتنياهو يتّبع سياسة الكذب في هذا الموضوع.

وفي تقرير آخر صادر عن صحيفة «هآرتس»، فإن جاريد كوشنير، أحد كبار مُستشاري الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوفد الأميركي الذي توجّه للإمارات، أفاد بأن اجتماعاً قريباً سيجمع نتنياهو وترامب لمُناقشة صفقة مُقاتلات الشبح الأميركية المتطوّرة F-٣٥ بين الولايات المُتحدة والإمارات، وأن «نتنياهو عبّر في آخر لقاء عن ثقته التامة بالرئيس ترامب لفعل ما هو صائب لضمان أمن إسرائيل وتفوّقها».

تُشير التقارير الإخبارية السابقة على سبيل المثال لا الحصر، وتصريحات المستويين الإسرائيلي والأميركي الرسميين بشكل لا يدعُ مجالً للشكّ، إلى وجود قضايا مُبهمة وسريّة تضمّنها الاتفاق الإسرائيلي- الإماراتي برعاية أميركية، وفي مُقدّمتها صفقات الأسلحة والطائرات المُتطورة الأميركية- الإماراتية المُرتقبة، وهذا الأمر يفتح الباب أمام افتراضات قائلة بأن اتفاق تطبيع العلاقات الإسرائيلية- الإماراتية على الرغم من كونه خيارا استراتيجيا إسرائيليا ينطوي على مصالح إسرائيلية سياسية واقتصادية وأمنية وجيوسياسية في المنطقة، فإنه يُعبّر أيضاً عن الرغبة الأميركية في تحقيق بعض المصالح المُرتبطة بترامب وإدارته مع اقتراب موعد الانتخابات الأميركية.

وفي مُقابلة تلفزيونية أُجريت مع وزير الاستخبارات الإسرائيلي إيلي كوهين على قناة «كان» صرّح بأن «نتنياهو لم يوافق على حصول الإمارات على المُقاتلات الأميركية المتطوّرة على الإطلاق، وأن ما ورد في التقارير والتسريبات مُجرّد إشاعات لا أساس لها من الصحّة». وفي سياق ردّه على اتّهام المُذيع لنتنياهو بأنه غير صادق في موقفه من مُعارضة حصول الإمارات على المُقاتلات الأميركية، وأن مصداقية نتنياهو تظهر فقط في حال تم تفعيل وسائل الضغط التي تمتلكها إسرائيل على إدارة ترامب والكونغرس، وتفعيل ضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المُتحدة الأميركية، قال كوهين بأن إسرائيل بقيادة نتنياهو ستفعل كل ما بوسعها للحيلولة دون حصول الإمارات على الأسلحة والطائرات الأميركية المُتطوّرة، والتي تمسّ بمبدأ التفوق العسكري الإسرائيلي.

ترامب ونتنياهو والرغبة بالحصول على زخم سياسي

تُشير العديد من التقارير إلى أن إصرار نتنياهو على وصف الاتفاق مع الإمارات بأنه «تاريخي» على الرغم من تضمّنه، سراً على الأقل، بنوداً من شأنها المساس بمبدأ التفوق العسكري الإسرائيلي كما أشارت لذلك التسريبات حول القضايا الأمنية المُحيطة بالاتفاق، إلى جانب تفضيله، أي نتنياهو، لخطوة تطبيع العلاقات مع الدول العربية على تنفيذ خطّة الضم الإسرائيلية في الوقت الحالي، مردّهما رغبته في حرف الأنظار عن أزماته الداخلية التي تُلاحقه؛ وفي مُقدّمتها ملفات الفساد والمُظاهرات المُطالبة باستقالته بين الفينة والأُخرى، وأيضاً مُحاولة منه للتغطية على فشله، السابق للاتفاق وليس المُترتّب عليه، في تلبية مطالب جمهور المستوطنين الحالمين بفرض السيادة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية على الرغم من تأكيده المُتكرّر على عدم التراجع في مسألة الضم، وأن ذلك سيحصل بموافقة أميركية في القريب العاجل.

فوفقاً لمصادر إسرائيلية مُقرّبة من الليكود، فإن تراجع نتنياهو، حتى وإن كان بشكل مؤقّت، عن تطبيق «السيادة الإسرائيلية» على الضفة يُعتبر تخلياً واضحاً منه عن فكرة «أرض إسرائيل الكاملة». وهذا التراجع جاء نتيجة المُعارضة الأميركية لهذه الخطوة، على الأقل في الفترة الحالية، بالإضافة إلى مُعارضة حزب «أزرق أبيض» لخطّة الضم، وهو الأمر الذي دفعه للمُضيّ قُدماً في عقيدته الجديدة القديمة، والتي يسعى من خلالها لتصفية القضية الفلسطينية وعزل الفلسطينيين عن عُمقهم العربي من خلال تحقيق «السلام» مع الدول العربية دون التوصّل لحلّ للقضية، مع الاستمرار بإدارة الصراع مع الفلسطينيين ومُراكمة الإنجازات الإسرائيلية من خلال فرض الوقائع على الأرض، وهذا النهج يُمكن الاستدلال عليه من خلال استبدال نتنياهو لمبدأ «الأرض مُقابل السلام» كما نصّت عليه مُبادرة السلام العربية بمبدأ «السلام مُقابل السلام» كما وصف الاتفاق الإسرائيلي- الإماراتي مراراً وتكراراً، بخلاف كلّ الاتفاقيات السابقة التي عقدتها إسرائيل مُقابل تنازلات على الأرض كما حدث مع مصر والأردن، على حدّ تعبيره.

إن هروب نتنياهو من أزماته الداخلية، ورغبته في تحقيق مكاسب سياسية ورصيد انتخابي مُستقبلي من خلال عقد اتفاقات «سلام» مع الدول العربية، مع استمرار تمسّكه بخطّة الضم بشكل علني لإرضاء جمهور المستوطنين الغاضبين من تراجعه عن فرض «السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية، لا يختلفُ كثيراً عن رغبة ترامب في الحصول على زخم سياسي قُبيل الانتخابات الأميركية يُساعده أيضاً في التغطية على فشل إدارته وطاقمه في فرض صفقته المعروفة بـ «صفقة القرن» على الفلسطينيين على الأقل هُنا، والاستعاضة عن ذلك بعقد مجموعة من اتفاقيات الاستسلام مع بعض الدول العربية التي لم تكُن في حالة حرب أو عِداء مع إسرائيل وتربطها بها علاقات سريّة منذ وقتٍ طويل. بالإضافة إلى أن ترامب يسعى من خلال هذه الاتفاقيات إلى إرضاء بعض شركات الأسلحة الأميركية الساعية للحصول على المليارات الإماراتية والخليجية مُقابل الأسلحة والطائرات المُتطوّرة، وهو الأمر الذي لا يُمكن تحقيقه بدون موافقة إسرائيلية استناداً للالتزام الأميركي التاريخي بالحفاظ على «أمن إسرائيل» وضمان تفوّقها العسكري النوعي في الشرق الأوسط.

خُلاصة

تُشير المُعطيات الواردة أعلاه بشكل لا يدَع مجالاً للشكّ إلى الدلالات التي ينطوي عليها تفرُّد بنيامين نتنياهو في المُفاوضات التي سبقت الإعلان عن الاتفاق الإسرائيلي- الإماراتي برعاية الولايات المُتحدة. فرغبة نتنياهو في الحصول على زخم سياسي تتضّح، لغاية اللحظة على الأقل، من خلال عدم تحرّكه بشكل جدّي للضغط على الإدارة الأميركية وتفعيل وسائل الضغط على الكونغرس كما فعل قُبيل توقيع الاتفاق النووي مع إيران في عهد الرئيس باراك أوباما قبل عدّة سنوات.

ان استمرار نتنياهو في وصف الاتفاق مع الإمارات والاتفاقات التي ستليها كما يروّج لذلك هو وطاقم ترامب بأنها «تاريخية» على الرغم من بعض «الثغرات الأمنية» التي يتضمنها الاتفاق بحسب المصادر والتحليلات الإسرائيلية، يُشكّل طوق نجاة يُمكن التمسُّك به للتعويض عن خسارته المُتوقعة بسبب تخلّيه المؤقّت- السابق للاتفاق- عن تطبيق «السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية، ومُحاولة منه لتقديم تنازلات شخصية لإدارة ترامب التي أبدَت تماهياً غير مسبوق مع توجّهاته لا سيّما في ملف الصراع العربي- الإسرائيلي، والملف النووي الإيراني، منذُ وصول هذه الإدارة للبيت الأبيض.

وفي الوقت نفسه، لا يُمكن صرف النظر عن المصالح الأميركية التي يتضمّنها الاتفاق، فإلى جانب كونه إنجازاً سياسياً يتمثّل في منح بعض دول المحور المُناهض لإيران مجموعة من الأسلحة المُتطورة وتطبيع علاقات إسرائيل مع دول المنطقة والالتفاف على حقوق الفلسطينيين عبر إقامة اتفاقات ثُنائية بين إسرائيل وبعض الدول العربية تنفيذاً لصفقته المعرفة بـ «صفقة القرن» التي لم يقبل بها الفلسطينيون؛ فهو أيضاً، أي الاتفاق، يحقّق مصالح أميركية اقتصادية، تتمثّل في تلبية ترامب لرغبة شركات الأسلحة الأميركية في الحصول على المليارات الإماراتية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها مُختلف القطاعات الأميركية بالتزامن مع الانتشار الكبير لجائحة كورونا، وقد جاء هذا الاتفاق لإكساب هذه الخطوة شرعية إسرائيلية استناداً لمبدأ التزام الولايات المُتحدة بالحفاظ على «أمن إسرائيل» وضمان تفوّقها العسكري في المنطقة. وأيضاً يُعبّر عن رغبة إدارة ترامب في التغطية على فشلها في فرض صفقتها المعروفة بـ «صفقة القرن»، على الفلسطينيين على الأقل، وبالتالي مُحاولة منها للحصول على زخم سياسي والتظاهر بتحقيق إنجازات تصبُّ في صالح الاقتصاد الأميركي قُبيل الانتخابات المُرتقبة.

غير أن كلّ ما تقدّم لا يلغي حقيقة أن هذا الاتفاق يُعزز من السطوة الأمنية الإسرائيلية في المنطقة، ولا يُقلّل من أهميته السياسية والاقتصادية والجيوسياسية لإسرائيل بوصفها الرابح الأكبر من هذا الاتفاق وغيره في حال استمرّت موجة الانحدار العربي نحو التطبيع المجّاني مع إسرائيل في ظلّ عدم التوصّل لحلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية التي تُعتبر الخاسر من مثل هذه الاتفاقيات التي تُضعف الموقف الفلسطيني وتُجرّده من عمقه العربي، وفي نفس الوقت لا يُمكن اعتبار حصول الإمارات على المُقاتلات والأسلحة الأميركية المتطورة بمثابة إنجاز وانتصار للإمارات التي تعتقد بأنه من المُمكن بناء علاقات «شراكة» و«تعاون» اقتصادي وأمني وسياسي مع إسرائيل التي لا ترى نفسها في الحاضر والمُستقبل سوى كمركز اقتصادي وأمني وعسكري يحتاج لتحويل الدول العربية ودول المنطقة المُجاورة إلى أطراف تعتمد عليه وتُساهم في زيادة تطوّره على كافّة الصُعد.

إسرائيل وغزة: لعبة كسب الوقت.

«عقدة غزة» إسرائيلياً.. ما بين الماضي والحاضر

كتب عصمت منصور:

لم يعد أحد يهتم بإحصاء العدد الدقيق للتفاهمات الجديدة بين حركة حماس وإسرائيل، التي أعلن عنها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية من قطر قبل أيام، وكرر فيها إبداء إسرائيل استعدادها لتخفيف الحصار عن القطاع، وإدخال تسهيلات كانت تعهدت بتقديمها بعد عدوانها الأخير على القطاع في العام ٢٠١٤، وبالمقابل تعهدت حماس بأن توقف أشكال المقاومة الجديدة التي لجأت إليها (البالونات الحارقة) بهدف الضغط على إسرائيل وجرها لتقديم تعهد جديد بتنفيذ ما سبق أن تعهدت به مرة بعد مرة، وهو ما يتكرر بشكل شبه حرفي عقب انتهاء كل جولة تصعيد جديدة.

بعيدا عن وصف هذه الآلية التي بقدر ما تبدو غير مجدية وساذجة، فإن تكرارها والإصرار على العودة إليها بنفس الشغف من قبل الطرفين والأمل بأن تصمد (لأطول فترة ممكنة) يجعلها الخيار الوحيد الممكن استراتيجيا، ليس لأنه الأفضل، بل ربما لأنه الخيار الذي يمنح الطرفين مزيدا من الوقت لتحسين - أو تخيّل إمكانية تحسين- الشروط الداخلية والخارجية على أمل أن يجدا الأدوات اللازمة لكسر هذه المعادلة، والانتقال إلى حل أكثر جذرية (ومتأخراً قدر الإمكان).

الحل الجذري المتخيل المتمثل في التخلص من عبء غزة إسرائيليا، والخلاص من الاحتلال الإسرائيلي للقطاع فلسطينيا، غير ممكن الآن، كما لم يستطع نصف قرن من الصراع حولت فيه إسرائيل قطاع غزة إلى حقل التجارب الأطول في التاريخ بعد أن جربت كل الحلول الممكنة (سوى الحل المطلوب)، وهو ما يبقي خيار إدارة الصراع على نار هادئة مرة وحامية مرات، الخيار الأمثل أو الأقل كلفة سياسيا وأمنيا.

البداية

عشية احتلاله، وصف وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان الذي تولى عملية الاحتلال، قطاع غزة بأنه المكان «الذي سيجر إسرائيل إلى الموت»، في نبوءة استوحاها من أسطورة شمشون الجبار الذي ذكر أركان جيشه بأن غزة هي التي «استنزفت قوته».

بعد يومين من احتلالها عقد ديان مشاورات أمنية، ألمح فيها إلى رغبته بأن يقدم عرضاً لإسرائيل حول مستقبل غزة، وأن لا تعلن هي سياسة خاصة تجاهها، وهذا طرح عكس الأصوات التي عبرت من داخل الجيش عن عدم الرغبة في الاحتفاظ بها.

حكومة الاحتلال شكلت عقب الاحتلال لجنة وزارية أمنية لبحث ما بات يعرف بـ«مستقبل المناطق» وهي الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧.

وإذا كان مستقبل الجولان (في ذلك الوقت) وسيناء واضحين ومرتبطين بترتيبات أمنية واتفاقيات سلام تقرر عرضها على مصر وسورية، فإن مستقبل القطاع كان غامضا وغير واضح.

ديان أيّد أمام اللجنة الوزارية ضم القطاع لإسرائيل واعتباره جزءا عضويا منها، ولكن ليس قبل أن يتم تأهيل اللاجئين الذين هاجروا إليه، والتأهيل المقصود هنا هو إعادة توطينهم خارج القطاع في منطقة العريش وسيناء.

يغئال ألون أكمل مهمة ديان بعد أشهر من طرحها، وقدم تصورا شاملا لمستقبل المناطق المحتلة حمل اسمه وبات إحدى المرجعيات الأساسية في فهم توجهات إسرائيل الاستراتيجية تجاه المناطق المحتلة.

فيما يخص قطاع غزة، اقترح ألون أن يتم ضم القطاع إلى إسرائيل واعتباره جزءا عضويا من الدولة ولكن ليس قبل إفراغه من اللاجئين، لذا اقترح أن يفرض عليه حكم عسكري إلى أن يتم إفراغه وتأهيله للضم الكامل لإسرائيل.

لقد آمن ألون وفق الوثائق التي نشرتها صحيفة هآرتس، بأن العالم سيسارع للمساهمة في إعادة تأهيل اللاجئين الذين يعيشون حياة بؤس وفاقة منذ النكبة، وأن مهمة نقلهم إلى العريش ستكون سهلة، إلى أن اصطدم بلامبالاة العالم وهو ما دفعه إلى تخيير حكومة ليفي إشكول بين العمل بشكل منفرد وحل الأزمة المتمثلة بوجود ٤٠٠ ألف لاجئ في القطاع، أو التخلي عن غزة.

ترانسفير طوعي

الترجمة العملية لأفكار ألون والتي ختمها بنصيحته المختصرة التي دعا فيها الوزراء إلى «تشجيع السكان على الهجرة عبر البحر»، تم تبنيها عبر الخطة السرية التي أعدها جهاز الموساد الإسرائيلي وأشرف على تنفيذها بعد عامين من احتلال القطاع والتي تهدف إلى إفراغ القطاع وتأهيله ليكون جزءا من إسرائيل.

نضجت الخطة التي أطلق عليها اسم خطة (براغواي) في مكتب رئيس الحكومة ليفي إشكول في العام ١٩٦٩ وهي خطة تم تفضيلها على أفكار أخرى تم بحثها في تلك الفترة شبيهة بما يطرح اليوم مثل إنشاء مصانع وتحسين حياة السكان ومنحهم حرية حركة وعمل داخل إسرائيل.

قدم إشكول للجنة التي أصبح اسمها «كابينيت المناطق» خطته التي تقضي بتشجيع الترانسفير الطوعي لحوالي ٦٠ ألف لاجئ من مخيمات القطاع. ومحاضر اجتماعات اللجنة التي شارك فيها رئيس الموساد والمكلف بتنفيذ الخطة تسفي زامير، أظهرت أن الموساد استطاع أن يتوصل إلى اتفاق مع حكومة براغواي وقعه نيابة عن إسرائيل قنصلها هناك ينص على قبول براغواي باستقبال اللاجئين (من غير الشيوعيين) على أن تؤمّن إسرائيل تكاليف سفرهم وتأمين مبلغ ٣٥٠ ألف دولار لإعالتهم. وصندوق أراضي إسرائيل كان اشترى الأراضي التي سيقيم عليها اللاجئون مجتمعهم الجديد ليس في براغواي فقط بل وفي ليبيا لتوسيع دائرة الهجرة من القطاع.

فشلت الخطة بسبب عدم تجاوب أهالي القطاع معها وقيام شخصين من القلة الذين تم ترحيلهم بإطلاق النار على سفارة إسرائيل في براغواي احتجاجا على ظروف حياتهم.

لم يثن فشل الخطة الذريع رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو بعد نصف قرن بالتمام والكمال عن إعادة المحاولة حيث سرب مكتبه لوسائل الاعلام في أثناء قيامه بجولة في أوكرانيا أن حكومة إسرائيل تعمل على تهجير «طوعي» لسكان القطاع وأنها استعدت لفتح مطار في الجنوب لهذه الغاية إلى جانب توجهها لدول في الشرق الأوسط وأماكن أخرى في العالم من أجل استيعاب المهاجرين الجدد.

رغم حماسة أييلت شاكيد وزيرة العدل السابقة في حكومة نتنياهو وتأييد النائب بتسلئيل سموتريتش وأقطاب اليمين للخطة التي وصفها الصحافي المختص في قضايا القطاع شلومي الدار بأنها أكثر الخطط سذاجة وهزلية لأنها في حال نجاحها ستؤدي في أحسن الأحوال إلى هجرة عدد من المقتدرين ماديا وبقاء فقراء غزة الأمر الذي سيفاقم الأزمة، إلا أن إسرائيل لم تتلق أي رد من هذه الدول في العام ٢٠١٩ ليكون مصير خطة نتنياهو شبيها بمصير سابقتها التي أعدها إشكول وغولدا مائير وزامير، ليعود القطاع إلى كونه أحد العقد غير القابلة للحل في وجه إسرائيل.

مرحلة الاستيطان والإخلاء

تأخر البناء الاستيطاني في غزة إلى نهاية العام ١٩٧٠ حيث أقر بناء مستوطنتي كفار داروم ونيتسريم بعد أن استنفدت كل الخيارات التي كانت تحاول إيجاد آلية مناسبة كفيلة بإخلاء القطاع من اللاجئين من خلال الترانسفير الطوعي أو نقلهم إلى العريش أو كما اتضح لاحقا من خلال العرض الذي تم تقديمه للأردن لتولي المسؤولية عن مدينة غزة ومخيمات اللاجئين.

دفع الفشل في التوصل إلى واحد من هذه الحلول إسرائيل إلى التوجه نحو البناء في القطاع وهو الأمر الذي زاد من حدة الاحتكاك وفاقم المشكلة الأمنية وقاد إلى واحدة من أشرس الحملات الأمنية التي استهدفت القطاع برئاسة أريئيل شارون.

تعتبر فترة السبعينيات في أدبيات أجهزة الأمن الإسرائيلي كفترة اشتداد عود المقاومة في القطاع إلى درجة وصفت فيها السيطرة الفعلية على الأرض لفصائل المنظمة. ويمكن اعتبار حملة شارون العسكرية على القطاع في بداية السبعينيات بأنها اللحظة التي حسم فيها خيار التعامل أمنيا مع القطاع وتفضيل اللجوء إلى القوة ومن ثم المزيد من القوة.

أعادت حملة شارون الهدوء النسبي الذي تبدد مرة أخرى في الانتفاضتين الأولى والثانية رغم وجود السلطة الفلسطينية في القطاع، وهو ما دفع شارون الذي سبق أن أعلن عند دخول السلطة إلى القطاع في العام ١٩٩٤ في مقال نشره في صحيفة معاريف أن «التخلي عن غزة سيدفع الفصائل الارهابية للسيطرة عليها وهذا سيؤدي إلى جعل ميدان فلسطين يتحول إلى قاعدة لإطلاق الكاتيوشا على عسقلان»، إلى طرح خطة الانفصال عن القطاع وإخلائه من المستوطنات في العام ٢٠٠٥.

خلقت إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة والذي عرف بخطة الانفصال شرخا عميقا في إسرائيل دون أن يتكفل بحل المشكلة الأمنية والتهديد النابع من القطاع، بسبب إبقاء إسرائيل سيطرتها على معابر القطاع وتمسكها بإدارته عن بعد والسيطرة على مياهه وأجوائه وفرض حصار خانق عليه.

حققت خطة الانفصال لإسرائيل، وفق مركز أبحاث الأمن القومي، مكاسب آنية جعلتها تخلي مسؤوليتها المباشرة عن قرابة مليوني إنسان وتتخلص من أزمة ديموغرافية آخذة في التفاقم بالإضافة إلى إكساب عدوانها المتكرر على القطاع شرعية سياسية أمام العالم من خلال وضع حد فاصل أو ما يشبه الحدود بين غزة و«بيننا».

وجد نتنياهو الذي صوت مرغما على خطة الانفصال أمام تهديد شارون له وتخييره بين وزارة المالية التي كان يقودها وتأييد الخطة، في الواقع الجديد فرصة لإضافة عامل آخر جديد يمكن أن يحسب على إنجازات خطة الانفصال وهو الإبقاء على حالة الانقسام الفلسطيني والسماح ببقاء حكم حماس الذي انقلب على السلطة الفلسطينية، وبالتالي التهرب من الاستحقاقات السياسية التي يطالبه بها العالم تجاه حل القضية الفلسطينية والعودة للمفاوضات.

ووصفت مديرة حركة «السلام الآن» شاكيد مورج سلوك نتنياهو برفضه اتفاقات المصالحة ومحاولات رأب الصدع بين فتح وحماس وضغطه المتواصل على زعماء العالم ومن خلال إجراءات عقابية ضد السلطة على الأرض من أجل إفشالها وإدارته حوارا غير مباشر مع حماس، على أنه سلوك يهدف إلى الإبقاء على الانفصال بين الضفة وغزة وإضعاف السلطة بدعوى أنها لا تمثل الفلسطينيين جميعا من أجل إحكام سيطرته على الضفة.

خيارات أحلاها مر!

إن الأمر الواقع الذي نشأ في القطاع فاقم من حدة بروز الأزمة إذ تحولت غزة المحاصرة إسرائيليا والمهدمة بفعل الحروب وجولات الصراع المتكررة إلى مركز ثقل فصائل المقاومة التي تراوح أساليب مقاومتها بين المسيرات الشعبية الحاشدة على الجدار إلى البالونات الحارقة والقذائف المحلية الصنع وصولا إلى الصواريخ التي تطال مركز إسرائيل ومرافقها الحيوية مثل مطار بن غوريون وموقع وزارة الدفاع وأحياء في القدس.

أوجد هذا الواقع الأمني إلى جانب عدم وجود إرادة سياسية لدى إسرائيل وتفضيل الحلول العسكرية، معادلة قيدت يد إسرائيل وورطتها بشكل أكبر في شؤون غزة اليومية والحياتية التي أرادت أن تتهرب منها بالانفصال.

جعل الواقع الحالي المتشابك المتمثل بالوقوف في منطقة وسط دون حسم، مفضلة أن تحاول تحقيق أهداف متناقضة بذات الأدوات، إسرائيل تقف عاجزة ولا تملك سوى اللجوء للخيارات العسكرية التي قد تؤمن لها فترة أطول من الهدوء في أفضل الظروف.

يكمن الخيار الوحيد أمام إسرائيل والكفيل بحل أزمة القطاع في الحل السياسي والتوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير لمجمل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وهو خيار غير ممكن بسبب سيطرة اليمين وتفشي أيديولوجيته الرافضة لهذا المبدأ وانكفاء أصحاب هذا الطرح إلى درجة الاضمحلال في الخارطة السياسية والحزبية في إسرائيل.

يبدو الحل العسكري الذي قد يقود إلى إعادة احتلال القطاع و«تطهيره من الإرهاب» والذي يتم التلويح به بين الفينة والأخرى من قبل نتنياهو وأقطاب اليمين وقادة حاليين وسابقين في الجيش، ممكنا في الظاهر، ولكن عدم اللجوء إليه حتى الآن واستبعاده في كل جولة صراع جديدة يدلل على حجم المخاطر الأمنية والسياسية التي ينطوي عليها.

وفي تقرير مفصل قدمته المستويات الأمنية للمجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر إبان العدوان في العام ٢٠١٤ تم عرض فاتورة مغامرة محاولة إعادة احتلال غزة. وأشار التقرير الذي اكفهرت وجوه الوزراء لمجرد سماعه، إلى أن محاولة من هذا النوع ذات تكلفة سياسية قد تهدد اتفاقيات السلام مع دول مهمة مثل الأردن ومصر وتفجر حملة انتقادات شديدة لإسرائيل وإدانتها عالميا، وعدا عن ذلك فإن عدد القتلى من بين جنود الاحتلال سيصل إلى المئات مقابل آلاف الفلسطينيين الأبرياء الذين سيلقون حتفهم، إلى جانب وقوع جنود في أسر المقاومة. والعملية وفق التقرير ستستمر لسنوات خمس في أفضل الحالات من أجل ضمان «تطهير القطاع» وفرض سيطرة أمنية واستخباراتية شاملة خلالها ستشتد المواجهات في جبهة أخرى هي الضفة الغربية، وهو ما سيستنزف الجيش ويكلف الدولة ١٥ مليار شيكل إضافي.

ووصف رئيس جهاز الشاباك السابق آفي ديختر شكل المواجهات الحالية بين إسرائيل وحركات المقاومة بأنها مواجهات مرنة ومن الصعب تحديد مفهوم من هو المنتصر والمهزوم فيها، وهذا يعني أن أي درجة من العنف والقوة التدميرية يمكن استخدامها في مواجهة فصائل المقاومة في غزة كفيلة بأن تتبدد نتائجها بعد ساعة من انتهاء الحرب عندما يخرج شاب يحمل راية ويعلن أنه مستمر في القتال وهو الأمر الذي يجعل اللجوء إلى هذا الخيار أقل جاذبية.

عامل آخر لا يقل أهمية في ترجيح استبعاد الخيار العسكري هو سؤال «اليوم التالي» للاحتلال، ومن سيضبط القطاع؟ إذ سترفض السلطة أو أي طرف فلسطيني أن يأتي على ظهر دبابة إسرائيلية لاستلام مفتاح القطاع من يد ضابط إسرائيلي، ما يهدد بنشوء فوضى وتسلم تنظيمات صغيرة متطرفة لزمام الأمور وتفاقم الوضع أمنيا وإنسانيا.

وخيار عملية عسكرية واسعة أكبر من الجولات الحالية وأقل من احتلال القطاع هو خيار تم تجريبه في السابق ثلاث مرات على الأقل دون أن يقدم أي حل حقيقي للعقدة.

يجعل انعدام الأفق السياسي والتكلفة العالية والنتائج غير المضمونة للخيارات العسكرية بمستوياتها المختلفة، خيار إدارة الأزمة وكسب الوقت والتوصل إلى تفاهمات مؤقتة تحمل صبغة إنسانية بمثابة الخيار الوحيد المتاح أمام إسرائيل وهو ما يعني ترحيل الأزمة إلى أن يحدث تغير جذري لدى أحد الطرفين في المدى البعيد.

وخلاصة القول فإن نبوءة ديان التي رأت في غزة موتا لإسرائيل ما زالت كالشبح الذي يحوم فوق رأس متخذ القرار في إسرائيل ولن يتخلص منه بأمنية كالتي تمناها إسحق رابين بأن يبتلعها البحر، ولا بمراوغات نتنياهو الذي يحلم بفصلها عن الضفة وإفراغها، بل بوجود قائد شجاع يعترف بحقها في الحياة ويسلم بوجودها كما هي بكل ما تمثله من رموز وأحلام للفلسطينيين وكوابيس للإسرائيليين.

منظمة «محسوم ووتش»: الاحتلال الإسرائيلي يسجن عشرات المقامات المقدسة ويعرّضها للتخريب والدمار!

مقام النبي موسى جنوب أريحا.

(عدسة: وفا)

كتب هشام نفاع:

تحت عنوان «مفتوحة لليهود فقط»، تستعرض منظمة «محسوم ووتش» ظاهرة تتفشى في جميع أرجاء الضفة الغربية المحتلة، وتتمثل بـ«سيطرة إسرائيل على سلاسل الجبال وقممها في جميع أنحاء الضفة الغربية والتي لم تتجاوز أماكن العبادة المقدسة للفلسطينيين. فقد تم ضمها إلى المستوطنات بأوامر عسكرية وجرى إدخالها في نطاق مناطق التدريبات العسكرية، المحميات الطبيعية والمواقع الأثرية».

المنظمة التي أصدرت التقرير معروفة بنشاطها الدؤوب على حواجز الاحتلال الإسرائيلي، لمراقبة تصرفات قوات الجيش وتوثيق الاعتداء على المدنيين الفلسطينيين وحقوقهم، وتقول عن نشاطها على موقعها: «منذ كانون الثاني ٢٠٠١، نرصد نقاط تفتيش يومية للجيش الإسرائيلي في أرجاء الضفة الغربية، نقف عند شبكة الجدران الفاصلة، وعلى الطرق الترابية البعيدة والطرق الرئيسة، وفي مكاتب الإدارة المدنية وفي المحاكم العسكرية - ونوثق بما نراه بأعيننا ونسمعه بآذاننا في الوقت الحقيقي. وتكشف التقارير الواقع القاسي واللاإنساني الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ومن خلال التقارير الميدانية المباشرة، نسعى للتأثير على الرأي العام، إبلاغه بما يحدث، لأن وسائل الإعلام لا تفعل سوى القليل جداً، ونعمل على منع إنكار الاحتلال وبالتالي وضع حد لعار الاحتلال الذي ما انفك يهددنا جميعاً منذ حرب ١٩٦٧».

مواقع متميّزة تاريخياً واجتماعياً وحيّزياً في منظر البلاد

يقول التقرير في مقدمته:

أضرحة الأولياء المسلمين بقبابها البيضاء من أكثر المواقع تميزاً في المنظر الطبيعي للبلاد. وهي تختلف عن بعضها البعض في شكلها وطابعها وأهميتها. يعاملها السكان باحترام وقداسة، وعادة ما يتم بناء الضريح على شكل هيكل مربع صغير مغطى بقبة بيضاء مستديرة يرتفع عليها الهلال. يوجد في المركز دورق ماء لخدمة الحجاج وفي بعض الأحيان تنمو شجرة كثيفة بالقرب من المبنى، وتُنسب إليها أيضاً قداسة. يأتي الناس الى هذه الأضرحة للصلاة، من أجل شفاء مريض والابتهال لمولود وطلب البركة والنجاح. في بعض الأعياد تقام مواكب حول الأضرحة والتي عرفت بأسماء مختلفة - «النبي» و«سيدنا» و«الولي» و«الشيخ» و«مقام».

المقام مكان مقدس وهو ليس دائماً مكان دفن، ولكنه مكان تذكاري للولي. كان الفلسطينيون يقومون بالحج إلى المقام والبساتين المقدسة التي تحيط به في أيام الأعياد، وللصلاة وإقامة الاحتفالات والطقوس الدينية، وكذلك للاحتفالات العائلية، مثل الأعراس، وإيفاء النذور، والمواسم، والاستجمام في الهواء الطلق. يشهد على هذا المقامات، تلك التي لا يزال الفلسطينيون قادرين على التوجه اليها مثل مقام الشيخ القطرواني في عطارة، الشيخ حواس في دير غسانة، والشيخ عمار في دير دبوان. وقد بنى الفلسطينيون حولها حدائق عامة تحظى برعاية دائمة لصالح مجتمعاتهم. الاستخدام المنتظم لهذه المواقع هو مثال قاطع على الدمج بين البعد الديني التقليدي وبين الاحتفالات الشعبية في الثقافة الفلسطينية.

وتفيد المصادر التاريخية، العربية والأجنبية، أن التقاليد المرتبطة بهذه المقامات تعود إلى قرون مضت. هناك شواهد تاريخية على زيارة المقامات في القرن العاشر.

ويقتبس التقرير باحثين مثل توفيق كنعان وزئيف فلنائي اللذين أوردا قوائم مفصلة بالمقامات والأضرحة، ومنها ما اتخذت أسماءها مما ورد في الكتب الدينية المختلفة، التوراة والإنجيل والقرآن.

تمييز واضح بين المقامات لصالح التي تحمل أسماء توراتية

كانت جميع المواقع مقدسة لدى المسلمين دون استثناء، يشمل التي وردت أسماؤها في التوراة مثل قبر يوسف وقبر راحيل والنبي صموئيل. ولكن منذ عام احتلال ١٩٦٧ فرضت إسرائيل تمييزاً واضحاً بين المقامات لصالح المقامات التي تحمل أسماء توراتية. فقد حظيت باعتراف ضابط هيئة الأديان في جيش الاحتلال، تم ترميمها وحراستها وتحوّلت إلى مواقع حجيج جماهيري لليهود. أما المقامات المقدسة لدى المسلمين فقط فلم تحظَ باعتراف الجيش بل تُركت مشاعاً لخدمة احتياجات الاحتلال.

وهكذا فإن هذه المقامات مغلقة أمام الفلسطينيين بكونها سجينة في مستوطنات ومناطق تدريب بالسلاح الناري أو ضمن محميات طبيعية، وحالة صيانتها متدنية جداً تعرّض استمرار وجودها للخطر. المحامية نيطع عمار شيف تشير إلى أنها مواقع للتراث والدين تقع في الأراضي المحتلة، وبالتالي ينطبق عليها القانون الدولي، مما يتطلب الحفاظ عليها وفتح إمكانية وصول المؤمنين بها من السكان الخاضعين للاحتلال إليها.

بكلمات تقرير منظمة «محسوم ووتش»، فإن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية يتواصل، ويتم محو التراث الفلسطيني ومواقع العبادة. بعد ذلك، وبدلاً من ذلك، تنمو وتزدهر مواقع التراث اليهودي وتتم رعايتها.

تتخذ «الإدارة المدنية» التابعة للاحتلال ثلاث استراتيجيات تكمّل إحداها الأخرى لمحو التراث الفلسطيني ومواقع العبادة في الضفة الغربية:

أولاً: إدراج المقامات في مناطق عسكرية مغلقة - مستوطنات ومناطق تدريب عسكري- دخول الفلسطينيين ممنوع إليها. ففي المستوطنات، وهي مناطق عسكرية مغلقة في وجه الفلسطينيين، تُقطَع فوراً إمكانية زيارة الفلسطينيين لدور العبادة ويُمنعون من الحفاظ عليها والحفاظ على تقاليد الأجداد فيها. وفي غياب جهة حكومية تمنع تقوّضها وتمنع أعمال التخريب والكتابات المسيئة، فهي عمليا مواقع محكوم عليها بالمحو والدمار. هذه هي حال المقامات أيضا في مناطق التدريب العسكرية المغلقة، على سبيل المثال المنطقة التي تغلقها سلطات في سلسلة جبال بيتونيا.

ثانيا: وضع المقامات في نطاق المحميات الطبيعية بالإضافة إلى المقامات الموجودة مسبقاً ضمن المحميات الطبيعية. فإدراج المقامات في المحميات الطبيعية يضعها تحت مسؤولية أولئك المكلّفين بالحفاظ على الطبيعة وليس على معالم وقيم التراث والعبادة الدينية. وبالتالي، في الممارسة العملية، يصبح موقع التراث الثقافي والديني موقعاً طبيعياً كونياً مفتوحاً للجميع فاقداً خصوصيته. تتم هذه الخطوة الاستعمارية على عدة مراحل: لفّها بالنسيان وإخراجها من التراث الفلسطيني بواسطة عدم ذكر اسم المقامات، لا على اللافتات التوجيهية في الشوارع ولا على الإشارات في المواقع؛ فعادة ما تكون الإشارات التوجيهية التي تثبّتها «سلطة الطبيعة والحدائق» تدل على معالم طبيعية وليس على اسم المقام - فمثلاً محمية الولي أبو إسماعيل تسمى محمية الآلهة الأطلسية! لافتات التعليمات موجودة باللغتين الإنكليزية والعبرية فقط، كما يجري حَرف مَحتوى المواقع وتسييسها بوضع اللافتات والنصب التذكارية تخليداً لذكرى ضباط ومستوطنين.

على سبيل المثال، في المناطر بجانب المقامات توجد لافتات تمجد بواسطة اقتباسات توراتية استمرار سيطرة اليهود على كل البلاد، والخرائط الموضوعة في المناطر تشير إلى أسماء المستوطنات ولكن لم يُذكر فيها أي اسم للقرى الفلسطينية في المنطقة.

«هيئة الأديان» التابعة للاحتلال لا تعترف بالمقامات كأماكن مقدسة

ثالثاً: عدم الاعتراف في «هيئة الأديان» التابعة لجيش الاحتلال بدور العبادة الفلسطينية كأماكن مقدسة تتوجب حمايتها. جاء في موقع «الإدارة المدنية» ما يلي: المؤسسة مكلفة بتنفيذ أمر الأماكن المقدسة الذي ينص على أنه ستتم حماية جميع الأماكن المقدسة من التدنيس وأي انتهاك آخر ومن كل ما قد ينتهك حرية وصول أبناء الديانات إلى الأماكن المقدسة عندهم أو المساس في مشاعرهم تجاهها. ومع ذلك يقول التقرير، فإن الوضع مختلف تماماً من الناحية العملية: يتم استثمار ميزانيات ضخمة في المواقع الدينية والمقامات التي تنسب إلى شخصيات من التوراة، (على سبيل المثال قبر راحيل وقبر يوسف)، فيما وصول الفلسطينيين إليها محظور منذ فترة طويلة؛ أما دور العبادة الفلسطينية التي أقيمت تكريما للصحابة أو الأولياء المحليين في الضفة الغربية فيتم تركها عرضة للتخريب ويمنع وصول الفلسطينيين إليها بأوامر عسكرية.

يورد التقرير أسماء عشرات المقامات التي يتوزع المساس بها وتعريضها للتخريب والدمار، ما بين سجنها في مستوطنات ومناطق تدريب عسكري، أو إدراجها في محميات طبيعية، أو عدم الاعتراف بها من قبل «هيئة الأديان» التابعة لجيش الاحتلال. وهي كالتالي (كما وردت أسماؤها في التقرير):

مقام الشيخ بلال بن رباح
مقام الصحابي سلمان الفارسي
مقام ابو إسماعيل
مقام الشيخ محمد
مقام الشيخ غنام
مقام القبيبات
مقام الشيخ أحمد القصاب
مقام أبو جود
مقام الشيخ عبد الله
مقام أم الشيخ
مقام الشيخ زيتون
مقام الشيخ عيسى
مقام ابن جبل
مقام الست زهراء
مقام النبي دانيال
مقام النبي يقين
مقام النبي نون
مقام النبي غيث
مقام الشيخ أبو ليمون
مقام الشيخ أحمد التبان
مقام النبي رباح
مقام الشيخ أبو زريد
مقام الشيخ زيد
مقام مجدوب
مقام علم الهدى
مقام الشيخ النبي ليمون
مقام الشيخ أبو يزيد
مقام الشيخ القطرواني
قبر راحيل
قبر يوسف
النبي صموئيل
الحرم الإبراهيمي
النبي موسى
مقام يوشا
مقام ذو نون
مقام ذو الكفل
مقام السبعين
مقام الشيخ المفضل
مقام أبو العيزي
مقام النبي متى

يفصّل التقرير موقع كل واحد من المقامات المذكورة، ووضعيّته الحالية من ناحية هندسية ومعمارية والتخريب الذي ربما لحق به أو المخاطر التي تتهدده. ويمكن العودة إلى التقرير المنشور باللغة العبرية على موقع منظمة «محسوم ووتش» لقراءة التفاصيل والموقع المحدد لكل مغلَم والصور القديمة والحديثة لها.

رابط الموقع:
https://machsomwatch.org

الجيش استولى على جبل سلمان الفارسي ومنحه لمستوطني «يتسهار»

فيما يلي، على سبيل المثال، وصف لوضع مقام الصحابي سلمان الفارسي:

يقع المقام على جبل سلمان – وهو مسجون في محمية سلمان الفارسي في قلب مستوطنة يتسهار. تمت المصادقة على المحمية بمساحة ٢٥ دونما، ومدخلها من خلال مستوطنة يتسهار (أحد معاقل كبار غُلاة الاستيطان – المحرّر) حيث لا يُسمح للفلسطينيين بالدخول أبداً. أقيم المقام على شرف الصحابي سلمان الفارسي. المبنى المكون من طابقين له سقف قبة، محاط ببستان من البلوط القديم وبجواره بئر ماء. يقدر عالم الآثار جدعون سليماني أنه بني منذ حوالي ٤٠٠ عام. اليوم يقف مبنى المقام مهملاً، الجدران تقشّرت وفيها شقوق عميقة. وهناك حاجة إلى ترميم وصيانة فورية في أجزاء واسعة منه. الإهمال واضح في كل أجزاء المقام والبئر أمامه مسدودة. خلال زيارة نشيطات «محسوم ووتش» للموقع في ٢٠ نيسان ٢٠١٦، وجدن شريطاً من القماش الأحمر معلقاً على الحائط بالمسامير وقناعاً لهندي أحمر ومفرشاً أحمر على طاولة متهالكة - تم تصوير هذه العناصر التي تشير إلى استخدام الموقع كمكان للهو من قبل شبيبة المستوطنين الذين يعيشون في المنطقة.

ويتابع التقرير: في زيارة بعد ثلاثة أشهر وجدنا فرشة في الطابق العلوي للمقام بين الحجارة التي سقطت من جدرانها. هناك شقوق في الجدران في الطابق السفلي، حجارة سقطت من الجدران، أكوام من البرغش التي تملأ المكان. وفي زيارة يوم ١٣ تموز ٢٠١٦ شوهد عدد من الفتيان يعتلون سطح المبنى ويطيّرون طائرات ورقية من هناك.

لا يذكر الموقع اسم المقام سلمان الفارسي بينما من ناحية أخرى، هناك لافتات وضعها مستوطنون في «متسبيه هار» لذكرى قتلى من «يتسهار» ولوحة ممولة من إحدى العائلات تشير إلى مكان مستوطنات مرئية من نقطة المراقبة، مع اقتباس توراتي جاء فيه: «لأَنَّ جَمِيعَ الأَرْضِ الَّتِي أَنْتَ تَرَى لَكَ أُعْطِيهَا وَلِنَسْلِكَ إِلَى الأَبَدِ» (التكوين ١٣:١٥) والاعلان السياسي-الاستيطاني واضح خلف وضعها هنا. وبطبيعة الحال فلم يتم ذكر أي بلدة عربية في اللوحة.

يتابع التقرير: أما على لافتة سلطة الطبيعة والحدائق، فقد تمت الإشارة إلى الموقع باسم «ألوني يتسهار» بالعبرية والإنكليزية. بوابة مستوطنة يتسهار مفتوحة فقط لحاملي بطاقات الهوية الإسرائيلية وحاملي جوازات السفر الأجنبية. لكن عندما وصلنا إلى البوابة في ٢ آب ٢٠١٧ مع سائق من كفر قاسم، رفض الحارس السماح له بدخول منطقة المستوطنة. وأوضح في اتصال هاتفي أن الرفض كان بسبب «الحرص على سلامة السائق!». اللهجة الاستعلائية العنيفة واضحة طبعا ولا تخفي التهديد الصريح.

توجد عند سفح الجبل ست قرى فلسطينية. حتى العام ١٩٨٢ كان سكان القرى يؤمّون المقام حيث كانت تقام الاحتفالات والتقاليد والشعائر المأخوذة عن الأجداد هناك. ولكن في العام ١٩٨٢ استولى الجيش على الجبل ومنحه بأكمله بعد عام لمستوطني يتسهار، المستوطنة التي تبعد عن مدينة نابلس ٨ كيلومترات جنوب غربها في الطرف الجنوبي لجبل جرزيم وعلى الطريق الواصل بين طولكرم ونابلس ورام الله، وهي مقامة على أراضي المواطنين المصادرة لقرى بورين وعصيرة القبلية وعوريف ومادما وحوارة. منذ ذلك الحين أبناء بورين ومادما وعصيرة القبلية وعينبوس وعوريف وحوارة ممنوعون من زيارة الموقع المقدس.

«بأي حق يمنعوننا من ممارسة حقنا الطبيعي لنستعيد ذاكرتنا ونحفظ تاريخنا؟»

يورد التقرير شهادة للمواطن سمير موسى من بورين، الذي يقول: ولدت في هذه القرية، لكن للأسف لا أستطيع الوصول إلى الكثير من المواقع التي ترتبط فيها ذكريات طفولتي وشبابي. صادر المستوطنون الجبال حول القرية وسرقوها، والتي هي في الواقع ملك للقرويين. أكثر ما يؤلم ويؤذي هو أننا كذلك غير قادرين على الوصول إلى مكاننا المقدس مسجد سلمان الفارسي الواقع على الجبل. الجبل نفسه يسمى جبل سلمان. بالنسبة لنا هذا مكان مقدس. كنا نذهب إلى هذا المسجد نصلي، وكان أطفالنا يلعبون في باحات المسجد ويتسلقون الأشجار بالقرب من المسجد. في العام ١٩٨٣ تمت مصادرة هذه الأراضي بأمر عسكري. وزعم الجيش أنه صادرها لأسباب أمنية، ولم يمنح أصحاب الأرض فرصة للطعن أو الاعتراض. لقد علمنا أن فترة الاستئناف منحت المعترضين أربعين يوماً فقط، لكن الرسالة جاءت متأخرة ٣٥ يوماً، تاركة خمسة أيام فقط للاستئناف - هذه الفترة الزمنية ليست كافية للناس لجمع الوثائق وتعيين المحامين للطعن في قرار مصادرة الأراضي. تمت المصادرة بأمر عسكري.

ويتابع: يتسهار يسكنها مستوطنون متطرفون. يقومون بتطويقنا وحرق أشجارنا ومنعنا من الوصول إلى المناطق البعيدة عن مركز المستوطنة. تم قطع وحرق الأشجار القديمة التي تعود إلى آلاف السنين. إنهم أناس ذوو ميول إجرامية. إحدى النساء أصيبت برصاصة بينما كانت تعمل على شجرة زيتون وسقطت على الأرض. المضايقات مستمرة حتى يومنا هذا. من منزلي عندما أنظر إلى الجبل أتذكر فترة طفولتي في تلك المنطقة، وبصراحة أنا مليء بالحزن والأسى. بأي حق يمنعوننا من ممارسة حقنا الطبيعي في الصلاة في مسجدنا لنستعيد ذاكرتنا ونحفظ تاريخنا وتراثنا؟ أتذكر أنه في العام ١٩٨٢ - قبل عام من مصادرة الأراضي، كنت حينها في العام الدراسي الأخير في مدرستي الثانوية - كنت أصعد إلى المسجد أثناء النهار وأبقى للدراسة حتى الليل. كنت أدرس بهدوء وسلام. كان هناك حمضيات وكان هناك تمسك بالتراث وكانت هناك بساطة. شعرنا بالأمان. لكن اليوم لا يوجد إحساس بالأمن.

أخيرا يتوقف التقرير عند العديد من النصوص الواردة في معاهدات ووثائق دولية خاصة بحقوق الإنسان وحماية المدنيين الرازحين تحت الاحتلال، والتي نصّت كلها على وجوب حماية المعالم الحضارية والثقافية والدينية للسكان، وعدم قانونية أي انتهاك أو استيلاء على مواقع كهذه. وهو ما ينطبق تماما على الأذى الفادح اللاحق بالمقامات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة.

ويُختتم التقرير بهذه السطور: ما دامت سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية مستمرة وما دامت حركة الفلسطينيين مقيّدة بواسطة حواجز ونقاط تفتيش، فإن دولة إسرائيل مسؤولة عن تنظيف وترميم دور العبادة الخاصة بالمسلمين، وجعلها في متناول الفلسطينيين والسماح لهم بالحفاظ على تقاليد الأجداد، وفقاً للمعاهدات الدولية التي أعلن الاحتلال الإسرائيلي أنه يلتزم بها.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية